ميناء طنجة المتوسط : توقع ارتفاع حركة النقل البحري في سياق التوترات الجيوسياسية بالشرق الأوسط

الإشارة الاستراتيجية

من المرتقب أن يشهد ميناء طنجة المتوسط ارتفاعا في عدد رسو السفن، نتيجة إعادة توجيه واسعة لحركة الملاحة البحرية عبر رأس الرجاء الصالح، من طرف كبار شركات الشحن البحري، من قبيل Maersk، Hapag-Lloyd و CMA CGM، وذلك على خلفية التوترات الجيوسياسية التي يشهدها الشرق الأوسط. ويرجع هذا الاضطراب المستمر، منذ نهاية سنة 2023، إلى الهجمات التي تشنها جماعة الحوثي، إضافة إلى التطورات المرتبطة بالضربات على إيران وإغلاق مضيق هرمز، مما يعزز تموقع الميناء كمنصة عبور استراتيجية ضمن سلاسل النقل البحري العالمية. غير أن حجم هذا الارتفاع يظل مرتبطا بتطورات الظرفية الجيوسياسية، التي تتسم بعدم اليقين.

أبرز المعطيات

تمت معالجة 11,1 مليون حاوية سنة 2025، مسجلة ارتفاعا بنسبة 8,4% على أساس سنوي، مما يعزز تموقع طنجة المتوسط مقارنة بالموانئ المتوسطية المنافسة.

تسجيل زيادة تتراوح بين 10 و14 يوما في مدة العبور بالنسبة للسفن التي تم تحويل مسارها عبر رأس الرجاء الصالح.

فرض رسوم إضافية تتراوح بين 1500 و3300 دولار لكل حاوية قياسية، وقد تصل إلى 4000 دولار بالنسبة للتجهيزات المتخصصة، وذلك في سياق الحرب والتوترات وتحويل المسارات.

ارتباط الميناء بأكثر من 180 ميناء عبر العالم، ما يشكل شبكة ذات أهمية استراتيجية قادرة على استيعاب التدفقات المحولة.

تحليل استراتيجي - الآثار المحتملة :

أ) تعزيز دور المنصة اللوجستية والاقتصاد المحلي

- إحداث فرص شغل مباشرة وغير مباشرة في مجالات اللوجستيك، الصيانة والتزويد بالوقود والمؤن، مع ارتفاع مداخيل الرسوم وواجبات الخدمات الموانئية لفائدة جهة طنجة-تطوان-الحسيمة.
- مخاطر على المصدرين: ارتفاع الرسوم الإضافية قد يشكل عامل ضغط على المقاولات الصغرى والمتوسطة بالجهة، خاصة في علاقتها مع شركات الشحن البحري.
- المنطقة الصناعية طنجة المتوسط والمناطق الحرة: رافعة لتعزيز جاذبية الاستثمار، شريطة الإدماج الفعلي للفاعلين الجهويين ضمن هذه الدينامية.

ب) ضغط على القدرة الاستيعابية واحتمال الازدحام

- تأكيد أولوية تدبير الطاقة الاستيعابية والحد من الازدحام، مع عدم الإعلان عن رحلات بحرية إضافية إلى حدود منتصف أبريل 2026.
- تدفق غير متحكم فيه قد يؤدي إلى ضغوط تشغيلية، في ظل محدودية تعبئة قدرات إضافية على المدى القصير.

ج) فرصة لقطاع تزويد السفن بالوقود على المستوى الإفريقي

- طول مسارات الرحلات البحرية يساهم في رفع الطلب على الوقود. استمرار حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط يفتح آفاقا ذات طابع هيكلي لتطوير نشاط تزويد السفن بالوقود والخدمات المرتبطة به (التموين، الصيانة، إعادة الشحن) على مستوى طنجة المتوسط

قراءة استراتيجية – نقاط اليقظة :

- **ارتفاع محتمل وغير مبرمج:** تظل الزيادة في عدد رسو السفن في إطار التوقع، وليس قرارا رسميا، ويعتمد حجمها الفعلي على تطور التوترات على الصعيد الإقليمي.
- **ارتفاع تكاليف الشحن:** الرسوم الإضافية المرتبطة بتحويل المسارات تشكل ضغطا على تموينات وصادرات الفاعلين بالجهة، لاسيما في قطاعات النسيج والصناعات الغذائية وصناعة السيارات.
- **تأخر انعكاس الأثر:** لن تظهر الآثار الكاملة على تدفقات البضائع إلا ابتداء من منتصف إلى نهاية أبريل 2026، مما يتيح هامشا للتكيف أمام المتدخلين بالميناء.
- **مخاطر الضغط على المجال الترابي:** تدفق غير متحكم فيه قد يؤدي إلى ضغط على الشبكات الطرقية والسككية بالجهة، مما قد يؤثر على آجال الخدمات اللوجستيكية للمقاولات المتواجدة بالمناطق الصناعية المجاورة.
- **قابلية تراجع المؤشر:** أي تحسن في الوضع الإقليمي قد يساهم في تقليص عمليات تحويل المسارات بشكل ملحوظ.

التوصيات الاستراتيجية

على المدى القصير

- استباق الازدحام : تعزيز آليات التنسيق والتدبير الميناءي مع مشغلي المحطات والمتدخلين في النقل البري.
- تتبع تدفقات السلع : ملاءمة الموارد البشرية والوسائل اللوجستيكية مع فترات الذروة.
- دعم تنافسية المقاولات المصدرة بالجهة : في مواجهة ارتفاع تكاليف الشحن، من خلال تشجيع اعتماد آليات مشتركة للتفاوض مع شركات الشحن البحري
- تعزيز الحضور الدولي : استثمار هذا الظرف لتعزيز الحضور التجاري لميناء طنجة المتوسط لدى شركات الشحن المعنية بتحويل المسارات، مع إبراز عناصر الموثوقية، الربط الدولي والخدمات ذات القيمة المضافة.

على المدى المتوسط

- تعزيز المكانة التجارية لميناء طنجة المتوسط بالاعتماد على جودة الخدمات ونجاعة العمليات، الربط الدولي والخدمات ذات القيمة المضافة.
- تطوير نشاط تزويد السفن بالوقود والخدمات المرتبطة به، بهدف تنويع وتثمين المداخيل على المستوى الجهوي.
- توضيح توزيع الأدوار والمسؤوليات بين مختلف المتدخلين على مستوى المناطق الصناعية والمناطق الحرة المعنية.

على المدى الطويل

- تعزيز التنسيق مع الفاعلين الجهويين والوطنيين لإدماج هذه الدينامية ضمن استراتيجيات تطوير المناطق الصناعية والمناطق الحرة.
- إعداد سيناريوهات للمرونة في حال عودة الاستقرار الجيوسياسي، لتفادي استثمارات ظرفية غير مستدامة.
- تعزيز اللوجستيك المستدام: تثمين سلاسل القيمة المحلية منخفضة البصمة الكربونية كرافعة للتميز على المستوى الجهوي.

المصادر :

Reuters، «ميناء طنجة المتوسط يستعد لارتفاع حركة النقل البحري في ظل التوترات بمنطقة الخليج»